٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مالياً نهائياً عن المشروع إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين.

المجلسـةـ العـامـةـ ٩٩

٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

٤٢/٤٢ - إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة إن الجمعية العامة ، إذ تحيط علىًّا بتقرير الأمين العام المعنون « إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة »^(٤٨) ،

وإذ تلاحظ أن منظمة العمل الدولية تنظر في مقتراحات مماثلة للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام ،

١ - تطلب إلى الأمين العام :

(أ) اتخاذ ترتيبات لإجراء مشاورات فيما بين الدول الأعضاء تعقد في نيويورك خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ بعرض بعض المقتراحات الواردة في تقريره المعنون « إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة » ، على أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب التقنية والقانونية والإدارية للمسألة :

(ب) دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى أن يكون ممثلاً في هذه المشاورات :

(ج) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن نتيجة هذه المشاورات وتقدم مقتراحات تهدف إلى تكين الجمعية العامة من الانتهاء من نظرها في هذا البند في تلك الدورة :

٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين تحت البند المعنون « تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية » بنداً فرعياً يعنون « التنسيق بين النظمتين الأساسية للمحكمين الإداريين لمنظمة العمل الدولية والأمم المتحدة وبين القواعد والمهارات المتعددة فيها » .

المجلسـةـ العـامـةـ ٩٩

٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

٤٢/٤٢ - وحدة التفتيش المشتركة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٥٩/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ و ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ،

١٠ - تقرر وقف العمل بالمواد ٤ - ٣ و ٤ - ٥ .
(د) من النظام المالي للأمم المتحدة فيما يتعلق بالفوائض الناشئة في نهاية الفترة المالية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ :

١١ - تقرر أيضاً أنه إذا تحسنت الحالة في المستقبل فيما يتعلق بالأ نسبة المقررة غير المدفوعة ، تبت الجمعية العامة حينئذ في رد المبالغ المعلقة (أو جزء منها) إلى الدول الأعضاء :

١٢ - تقرر كذلك أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « الأزمة المالية للأمم المتحدة » .

المجلسـةـ العـامـةـ ٩٩
٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

باء

إصدار الطوابع البريدية الخاصة

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تحليل الحالة المالية للأمم المتحدة^(٤٣) ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٤/٤١ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تسلّم بأنه ، ريثما تتم تسوية شاملة للخلافات التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية للمنظمة ، يمكن اتخاذ خطوات جزئية أو مؤقتة لزيادة السيولة لدى المنظمة والتخفيف من صعوباتها المالية بعض الشيء ،

وإذ تلاحظ مع الارتياب أن مشروع إصدار طابع بريدي خاص عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا قد اكتمل تقريرياً ،

١ - تذكر بأنها قررت ، بموجب قرارها ٢٣٩/٣٩ ألف المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، أن تضع نصف الإيرادات المتحصلة من هذا المشروع تحت تصرف الأمين العام لتنفيذ الأهداف المفصلة في الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا^(٤٧) الذي اعتمدهت الجمعية العامة في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، وأن تضع الصاف الباقى في حساب خاص :